

تغيير حسابات مدونة الخزينة نحو المخطط المحاسبي الجديد في ظل تبني معايير IPSAS وأثرها على جودة التقارير المالية العمومية

Ceclassifying Treasury Ledger Accounts According to the New Chart of Accounts under IPSAS Adoption and Its Impact on the Quality of Public Financial Reporting"

أحمد يوسف السعيد¹، بوجلال محمد²

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، Youcef.ahmed@gmail.com

² جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، budjellal.mohamed@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/30 تاريخ قبول النشر: 2025/12/04 تاريخ النشر: 2025/12/25

الملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة الانتقال من مدونة حسابات الخزينة إلى المخطط المحاسبي الجديد للدولة (PCE) في ظل تبني معايير IPSAS وأثرها على جودة التقارير المالية العمومية في الجزائر، بحيث تم الاعتماد على نموذج حسابات خزينة البلديات بسيدي نعمان ، لشهر أوت سنة 2025 كدراسة حالة تسمح بتحليل مدى فعالية الجدول الانتقالي (NCT/PCE) في إنتاج قوائم مالية عمومية دقيقة، شفافة، ومتوافقة مع معايير (IPSAS)، أظهرت النتائج أن تطبيق (PCE) المتوافق مع معايير IPSAS يساهم في تقديم معلومات مالية أكثر جودة، ويعزز من قابلية التحليل والمساءلة.

الكلمات المفتاحية: حسابات الخزينة، جودة التقارير المالية، المخطط المحاسبي (PCE)، معايير IPSAS.

تصنيف JEL : H83 ، M41 ، H11.

Abstract: This study examines the transition from the Treasury Accounts Code to the new State Accounting Framework (PCE) under IPSAS adoption and its impact on the quality of public financial reporting in Algeria. Using the Sidi Naaman municipal treasury accounts for August 2025 as a case study, the research assesses the effectiveness of the transitional table (NCT/PCE) in producing accurate, transparent, and IPSAS-compliant financial statements. The findings indicate that implementing the IPSAS-aligned PCE enhances the quality of financial information and strengthens both analysis and accountability.

Keywords: Treasury Accounts, Quality of Financial Reporting, State Accounting Plan (PCE), IPSAS Standards

Jel Classification Codes: H83 ، M41 ، H11.

* المؤلف المرسل: بوجلال محمد

1. مقدمة :

يشهد العالم توجهاً متزايداً نحو تعزيز نظم التقارير المالية الحكومية، حيث برزت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) كإطار مرجعي أساسي لتحقيق الشفافية والحوكمة المالية والجزائر كغيرها من الدول سعت نحو تبني هذه المعايير، وذلك من خلال تطوير مخطط محاسبي جديد متوافق مع معايير IPSAS ، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات بارزة، من بينها ضعف البنية المؤسسية، ونقص الكفاءات المتخصصة، وغياب إطار تنظيمي متكامل، وتهدف هذه الدراسة الى تبيان مدى مساهمة تغيير حسابات مدونة الخزينة وفقاً للمخطط المحاسبي الجديد في تحسين جودة التقارير المالية للدولة في ظل تبني معايير IPSAS في الجزائر .

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية :

إلى أي مدى يساهم تغيير حسابات مدونة الخزينة وفقاً للمخطط المحاسبي الجديد في تحسين جودة التقارير المالية للدولة في ظل تبني معايير IPSAS في الجزائر ؟
وتتدرج تحت هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- ما مدى توافق المخطط المحاسبي الجديد مع متطلبات معايير IPSAS ؟
- هل يساهم إعادة تصنيف حسابات مدونة الخزينة في تحسين دقة وشفافية التقارير المالية العمومية؟
- ما مدى تأثير تبني معايير IPSAS على تعزيز قابلية المقارنة والمصادقية في التقارير المالية للدولة؟

انطلاق من الاسئلة الفرعية تختبر دراستنا الفرضيات الرئيسية التالية :

- يوجد توافق كبير بين المخطط المحاسبي الجديد ومتطلبات معايير IPSAS ، مما يسهل عملية تطبيق هذه المعايير ويعزز جودة التقارير المالية العمومية.
- يسهم تغيير حسابات مدونة الخزينة وفقاً للمخطط المحاسبي الجديد في تحسين دقة وشفافية التقارير المالية العمومية.
- يؤدي اعتماد معايير IPSAS إلى تعزيز قابلية المقارنة والمصادقية في عرض المعلومات المالية في القطاع العام.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية التي تساهم في فهم وتحليل أثر تبني معايير IPSAS على جودة التقارير المالية في القطاع العمومي الجزائري، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- تحليل مدى توافق المخطط المحاسبي الجديد مع معايير IPSAS .
- إظهار أثر تطبيق المخطط الجديد (PCE) على جودة وشفافية القوائم المالية.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز وتحسين جودة المعلومات المالية في القطاع العام.

منهجية البحث: للإحاطة بجوانب موضوع الدراسة المختلفة تم توظيف مجموعة من المناهج البحثية المتكاملة، حيث استُخدم المنهج الوصفي لتحليل الإطارين النظري والمفاهيمي المتعلقين بجودة التقارير المالية و بالمخطط المحاسبي للدولة ومعايير IPSAS ، في حين اعتمد المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين درجة الموائمة وجودة التقارير المالية. أما المنهج الاستقرائي، فقد استُخدم لاستخلاص النتائج بناءً على البيانات الميدانية، مما أتاح تقديم تقييم موضوعي وواقعي لمدى تطبيق المعايير وأثرها.

2. التقارير المالية ذات الغرض العام

تُعد جودة التقارير المالية عنصراً محورياً نظراً لتأثيرها المباشر في دعم القرارات الاقتصادية وتعزيز الثقة العامة، وهو ما برز بوضوح عقب حالات فشل بعض المنشآت والتداعيات الناتجة عن الركود الاقتصادي، وقد دفع تزايد المطالب بالشفافية والمساءلة حيث اتجهت غالبية الحكومات حول العالم إلى تبني إصلاحات جوهرية في أنظمة إدارة المالية العامة وعملياتها، كما كشفت الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية وجائحة كوفيد-19، عن الحاجة الملحة للإفصاح الشامل عن الأصول والالتزامات الحكومية.

1.2. تعريف الإطار المفاهيمي

يُعرف الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ذات الاستخدام العام للهيئات العمومية، بأنه الإطار الذي يحدد المبادئ والمفاهيم الأساسية التي تحكم تطبيق المعايير المحاسبية

الدولية عند إعداد القوائم المالية ذات الاستخدام العام، ويستند إلى الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية، مما يجعله المرجع الأساسي في إعداد تلك القوائم.

2.2: الهدف من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية :

يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الأساس العام، الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير جديدة لإعداد التقارير المالية ذات الأغراض ، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- إصدار معايير محاسبة القطاع العام الدولية (IPSAS) من أجل ضمان تطبيقها في إعداد التقارير المالية لهيئات القطاع العام؛
- تشجيع الممارسات الجيدة وذلك بتقديم إرشادات حول الممارسات المحاسبية الجيدة وحث منظمات القطاع العام على اتباعها؛
- تحديد أهداف التقارير المالية وذلك بوضع أهداف واضحة للقوائم والتقارير المالية لضمان وافقها مع احتياجات المستخدمين؛ (Aggestam & Pontoppidan, Isabelle Andernack,, 2016, p. 21)

3.2 خصائص التقارير المالية ذات الغرض العام

تتسم التقارير المالية ذات الغرض العام بمجموعة من الخصائص التي تتنبق من طبيعة محددات وقيود إعدادها وتطويرها، ومن أبرز هذه الخصائص:

- تصمم هذه التقارير لتلبية احتياجات المعلومات للمستخدمين الذين لا يملكون القدرة على طلب تقارير مالية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المحددة؛
- يتم تحديد نطاق إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام بناءً على احتياجات المستخدمين الرئيسيين للمعلومات في GPFR وأهداف إعدادها ويشمل ذلك الأحداث والمعاملات التي يجب الإبلاغ عنها ضمن GPFR ؛

- ينطبق الإطار المفاهيمي على إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام من قبل منشآت القطاع العام التي تتبع معايير (IPSAS) (الجعارات، 2018، صفحة 39).

3. جودة التقارير المالية ذات الاستخدام العام

أظهرت الأزمات الاقتصادية التي شهدتها السنوات 2001 و 2008 أهمية تعزيز الثقة بين الجهات الحكومية والمجتمع العام، حيث أظهرت بعض التقارير المالية الصادرة عن مؤسسات القطاع العام معلومات غير دقيقة أو غير شاملة، أدى إلى ضعف الثقة في الإدارة المالية لهذه المؤسسات، هذا الوضع دفع الهيئات الدولية والمهنية إلى تسليط الضوء على جودة المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات العامة .

1.3 مفهوم جودة التقارير المالية: يتحدد مفهوم جودة معلومات التقارير المالية من الخصائص النوعية لتلك المعلومات التي تحتويها التقارير المالية ، والتي يمكن أن تتحدد بناء على المنفعة المتحققة من وراء تلك المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات الملائمة بالنسبة للجهات المستفيدة ، وتشكل الخصائص النوعية الإطار الذي يُستخدم لتقييم مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، بوصفها صفات تجعل البيانات الواردة في القوائم المالية ذات قيمة عملية . (يمينة، 2023، صفحة 30)

2.3 تعريف جودة التقارير المالية

اختلفت تعريفات جودة التقارير المالية في القطاع العام تبعاً لتباين اهتمامات كل من معدّي ومستخدمي هذه التقارير، غير أن المفهوم يُجمع على أن الجودة تتمثل في مدى صدق ودقة عرض المعلومات المالية، وقدرتها على تزويد المستخدمين ببيانات موثوقة وذات منفعة في اتخاذ القرار .

وتُقاس هذه الجودة بمدى خلو التقارير من التحريف والتضليل، وامتثالها لمعايير محاسبية وقانونية ورقابية تضمن تحقيق الشفافية والكفاءة في إدارة المال العام. بذلك، تُعد جودة

التقارير عاملاً حاسماً في دعم قرارات رشيدة، وتقليل درجة عدم اليقين المرتبطة بإدارة الموارد الحكومية. (العلي و منيف ، 2025)

كما تساهم جودة التقارير المالية التي تُفصح عنها مؤسسات القطاع العام في:

تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والجهات المستفيدة، مثل المواطنين، المراقبين، والهيئات الرقابية، مما يُعزز الشفافية ويزيد من قدرة الجهات الرقابية والمجتمع على متابعة الأداء المالي والإداري للمؤسسات العامة؛ (التوجيهي، 2018)

4. معايير تقييم جودة التقارير المالية : تتحدد جودة معلومات التقارير المالية وفق عدة معايير رئيسية، من أبرزها مايلي :

1.4: **المعايير القانونية** و يتم ذلك عبر إصدار قوانين وتشريعات تنظم عمل المؤسسات العامة وتضمن الشفافية والمساءلة المالية، مما يُعزز ثقة المستخدمين في التقارير المالية ويُساهم في تحقيق أهداف الحوكمة.

2.4: **المعايير الرقابية**: الرقابة عنصر جوهري ضمن العملية الإدارية التي يُشرف عليها مجلس الإدارة ويعتمد نجاح الرقابة على وجود نظام فعال يُحدد دور لجان المراجعة، وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في معالجة القضايا المالية ومتابعتها، تتضمن الرقابة الفعالة التزام المؤسسات بالمعايير المهنية، وتقليل فرص الأخطاء أو الفساد المالي، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. (الشريف، 2022)

3.4: **المعايير التقنية والمهنية**: تتطلب جودة التقارير المالية اعتماد نظم معلومات مالية متطورة، تتيح تسجيل وتحليل البيانات بدقة وسرعة كما تُسهم الكفاءة المهنية للكوادر المسؤولة عن إعداد التقارير في ضمان صحة المعلومات، وتوافقها مع المعايير الدولية.

5. العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية ذات الاستخدام العام:

تُعد جودة التقارير المالية ذات الاستخدام العام عاملاً مهماً لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام. وتتأثر هذه الجودة بعدة عوامل، منها:

1.5 التكنولوجيا والمعلومات (عوامل تتعلق بالمعلومات):

تتأثر جودة التقارير المالية في القطاع العام بمدى توافر الخصائص والصفات اللازمة للحكم على منفعتها في دعم اتخاذ القرارات، إذ تعتمد جودة هذه المعلومات على التمييز بين المعلومات ذات الفائدة الأكبر والأقل فائدة في تحقيق أهداف القطاع العام، بما في ذلك المساءلة والشفافية، وتلعب تكنولوجيا الإعلام والاتصال دوراً حاسماً في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الدقة، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب،

2.5 البيئة التنظيمية والمؤسسية (دوافع الإدارة):

تتحمل إدارة المؤسسات العامة المسؤولية الأساسية عن إعداد تقارير مالية عادلة وشفافة، ورغم أن المعايير المحاسبية تهدف إلى تقليل التحيز في التقديرات، إلا أن مرونة هذه المعايير في القطاع العام قد تمنح الإدارات مجاًلاً لاتخاذ قرارات تقديرية تؤثر على التقارير المالية، في بعض الحالات يمكن أن يؤدي سوء استخدام هذه المرونة إلى التقليل من مصداقية التقارير وإضعاف الثقة فيها، مما يؤثر على قدرة القطاع العام على تحقيق أهدافه التنموية وتلبية توقعات الجمهور.

3.5 معايير إعداد التقارير المالية في القطاع العام :

في هذا السياق يعتبر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) خطوة هامة، حيث تساهم هذه المعايير في توفير إطار محاسبي متسق يُعزز من قابلية المعلومات المالية للمقارنة بين القطاعات الحكومية المختلفة، ويحد من مشكلات عدم تماثل المعلومات. (الشريف، 2022)

6. انعكاسات جودة التقارير المالية على اتخاذ القرارات في القطاع العام

تعتبر جودة التقارير المالية في القطاع العام عنصراً أساسياً لتحقيق الشفافية والمساءلة، حيث توفر معلومات دقيقة وموثوقة تساهم في دعم عملية اتخاذ القرارات من قبل صانعي السياسات والمستخدمين الآخرين لهذه التقارير، تعتمد جودة التقارير على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، مثل معايير IPSAS ، التي تهدف إلى تعزيز قابلية المقارنة والفهم.

1.6 التحديات التي تواجه جودة التقارير المالية :

تعد جودة التقارير المالية عاملاً أساسياً لضمان توفير معلومات مالية ذات مصداقية وشفافية تساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ومع ذلك، تواجه جودة هذه التقارير تحديات متعددة أبرزها:

- **التباين في معايير المحاسبة:** استخدام معايير محاسبية مختلفة يؤدي إلى تفاوت في طرق إعداد التقارير المالية، مما يؤثر سلباً على قابليتها للمقارنة، هذا التباين يبرز بشكل خاص في الدول التي لم تعتمد معايير دولية مثل IFRS أو IPSAS .
- **التحديات التقنية والبنية التحتية:** العديد من المنشآت ، خاصة في الدول النامية، تنفقر إلى أنظمة محاسبية حديثة وأدوات تكنولوجية تدعم إعداد التقارير بجودة عالية.
- **ضعف الكفاءات البشرية:** حيث يعتبر نقص التدريب والخبرة لدى المحاسبين ومدقي الحسابات بمثابة تثبيط لقدرتهم على تطبيق المعايير بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تقارير مالية غير دقيقة أو غير مكتملة. (مصطفى، 2016)
- **الفساد وضعف الحوكمة:** وجود فساد مالي وإداري قد يؤثر على دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة في التقارير، مما يحد من فائدتها لأصحاب المصلحة.
- **التغيرات الاقتصادية والسياسية:** الاضطرابات الاقتصادية والتغيرات في السياسات الحكومية يمكن أن تؤثر سلباً على استقرار العمليات المالية، وبالتالي على جودة التقارير المالية.

2.6 اثار انعكاسات جودة التقارير المالية في القطاع العام :

- تحسين اتخاذ القرارات المالية و دعم الثقة بين الأطراف توفر تقارير مالية عالية الجودة ، يؤدي تحسين جودة التقارير إلى بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وكذلك بين المؤسسات المحلية والدولية؛
- تعزيز الشفافية والمساءلة :تُمكن التقارير الواضحة والموثوقة الجمهور وأصحاب المصلحة من تقييم أداء المؤسسات العامة؛
- تقليل مخاطر الفساد :تسهم التقارير الدقيقة في تقليل احتمالات إساءة استخدام الموارد من خلال تعزيز آليات الرقابة والمساءلة (القواسمي، 2014)

3.6 : عرض المعايير IPSAS المعتمدة في مشروع العصرية بالجزائر

في سياق إصلاح وتحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، ويهدف موائمته مع معايير IPSAS ، تم تشكيل لجنة مشتركة جزائرية-فرنسية لإعداد دليل محاسبي يتناسب مع الخصوصيات الوطنية. اعتمدت اللجنة منهجية "جزارة" المعايير الدولية، عبر تكيفها مع السياق الجزائري المؤسسي والاقتصادي.

بعد دراسة مقارنة للمعايير الدولية والفرنسية، تم اعتماد 17 معيارًا محاسبيًا: 12 من IPSAS و 5 من التجربة الفرنسية، لملائمتها مع بيئة التطبيق المحلية. في ما يلي، نقدم ملخصًا لأهم هذه المعايير والمرجعيات الدولية التي استند إليها، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (01): قائمة المعايير الدولية التي تم اعتمادها في إطار مشروع عصرنه
المحاسبة العمومية بالجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
IPSAS1	عرض البيانات المالية	IPSAS13	عقود الايجار
IPSAS2	بيانات التدفق النقدي	IPSAS19	المخصصات،الالتزامات والاصول المحتملة
IPSAS3	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS21	انخفاض قيمة الأصول غير مولدة للنقد
IPSAS7	الاستثمارات في المنشآت المشتركة (الزميلة)	IPSAS23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية
IPSAS9	الإيرادات من المعاملات التبادلية	IPSAS24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS12	المخزون	IPSAS31	الأصول غير ملموسة

source : (MINISTER DES FINANCES, 2019).

الجدول رقم (02): قائمة المعايير الفرنسية التي تم اعتمادها في إطار مشروع عصرنه
المحاسبة العمومية بالجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
المعيار 02	الاعباء	المعيار 10	مكونات خزينة الدولة
المعيار 06	الاصول المادية	المعيار 11	الديون والادوات المالية لأجل
المعيار رقم 09	الحقوق على الاصول المتداولة		

source : (MINISTER DES FINANCES, 2019).

يتضح من خلال ما سبق أن المخطط المحاسبي الجديد المعتمد للدولة تم إعداده وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، حيث يهدف إلى توثيق حقوق وديون الدولة بناءً على الحدث المنشأ لها. ويتيح هذا المخطط تسجيل العمليات المالية والميزانية العامة للدولة وفقاً لأساس الاستحقاق، مما يعزز دقة المعلومات المالية وشفافيتها، كما يشمل عرضاً متكاملًا لمختلف الجداول المحاسبية، مثل بيان المركز المالي وجدول تدفقات الخزينة، مع الالتزام بمبدأ القيد المزدوج في تسجيل الحقوق المثبتة، سواء كانت محصلة أو قابلة للتحويل، بما يدعم التوازن المالي ويسهم في تحسين الرقابة المالية.

7. انسجام المدونة المحاسبية الجديدة للدولة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

في إطار التوجه نحو إصلاح النظام المحاسبي للدولة وتعزيز الشفافية المالية، أظهرت الحاجة إلى اعتماد مخطط محاسبي جديدة يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وقد جاء هذا التوجه كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة، وضمان قابليتها للمقارنة والموثوقية، بما يسمح بتقييم أكثر دقة لأداء القطاع العام، الذي يرمي إلى تسليط الضوء على مدى توافق المدونة المحاسبية الجديدة مع متطلبات المعايير الدولية، من خلال التطبيق العملي على مستوى الخزائن العمومية. (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2023)

1.7. تكيف حسابات مدونة الخزينة مع مقتضيات المخطط المحاسبي الجديد للدولة

في إطار التحضير للعمل بالمخطط المحاسبي للدولة بدأ العمل به على مستوى خزائن البلديات، وكذلك خزائن المؤسسات العمومية للصحة ابتداء من نوفمبر 2024 وحيث أن هذه العمليات تمثل جزء من محيط محاسبة الدولة ولأنها مرتبطة بها عن طريق حسابات الربط وعلى هذا الأساس فإن خزائن البلديات وخزائن المؤسسات العمومية للصحة وجب عليها المشاركة في هذه والتجارب وفي انتظار التطبيق النهائي للمخطط المحاسبي للدولة

"PCE" في فرع الصندوق فإنه حدد ابتداء من 2025/01/01، ومن أجل السماح لهذه الخزائن للقيام بالاختبارات وفي احسن الظروف الممكنة فإنه تم إرسال جدول NCT/PCE خاص بهذا الصنف من المحاسبة العمومية، والتي سنقدم أهم ما جاءت به من تغيير أو تبديل في الحسابات، وهو ما جاء به القرار رقم 157 المؤرخ في 17 نوفمبر 2024 المتضمن المخطط المحاسبي للدولة.

2.7 جدول المطابقة بين مدونة حسابات الخزينة (NCT) والمخطط المحاسبي الجديد للدولة (PCE)

يمثل جدول المطابقة NCT/PCE أداة انتقالية تهدف إلى توضيح العلاقة بين الحسابات المعتمدة سابقاً في مدونة حسابات الخزينة (NCT) والحسابات الجديدة الواردة في المخطط المحاسبي للدولة (PCE) وفقاً للمعايير المحاسبية الوطنية، هذا التحول يُعد خطوة أساسية في إطار إصلاح النظام المحاسبي العمومي بالجزائر قصد الانتقال من نظام تقليدي قائم على مدونة الخزينة إلى نظام محاسبي حديث يركز على المعايير الدولية، المبنية على أساس الاستحقاق وهو ما نصت عليه التعليمات رقم 21 الصادرة في 2024/12/29. (قانون رقم 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية، 2024)

يعرض هذا الجدول الانتقال والتغيير في ترقيم الحسابات وشرحها، من رموز محاسبية تقليدية (NCT) إلى رموز معيارية حديثة (PCE).

جدول رقم (03): جدول الارتباط بين NCT/PCE

NCT	libelle	PCE
100 003 00	حساب الصندوق لدى خزائن البلديات والمؤسسات العمومية للصحة	5322000000
110 005 000	دفع الضرائب عبر مختلف أجهزة الدفع	5111000000
402 002 000	البلديات والمؤسسات العمومية	4421200000
402002 011	التسيير الجاري (السنة المالية الحالية)	4422100000
402 002 012	التسيير السابق السنة المالية السابقة)	4422200000
402 002 013	عمليات خارج الميزانية SHB	4422300000
402 002 014	تسبيقات مختلفة	4422400000
402 004 000	المؤسسات العمومية للصحة ESP	4423200000
402 004 011	المؤسسات العمومية للصحة(السنة المالية الحالية)	4423210000
402 004 012	المؤسسات العمومية للصحة(السنة ن-1)	4423220000
402 004 013	المؤسسات العمومية للصحة (عمليات خارج الميزانية)	4423300000
402 004 014	تسبيقات متعلقة بتنفيذ القرارات الادارية	4423400000
431 001 005	بواقي ،باقي الحساب للخواص	4675500000
431 003 005	أموال مودعة لدى الخزينة لفائدة الخواص	4466500000
431 005 002	اعادة تقييد رفض الدفع	4663120000
431 005 003	اعادة تقييد رفض الدفع	4663130000
431 006 005	مصالح ايداعات الادارية والقضائية	4465500000
431 007 005	تحصيلات مختلفة P/C للخواص	4628500000
500 001 005	ايرادات مختلفة للحفظ والتسوية	4754510000
500 002 000	ايرادات المحاسبين الثانويين PC	4752000000
500 017 000	تحصيل ايرادات الوكالات المالية وخزائن	4752600000

البلديات والمؤسسات العمومية للصحة		
نققات قابضي الوكالات المالية وخزائن البلديات والمؤسسات العمومية للصحة	510 006 005	4712000000
تسبيقات مختلفة لقابضي الوكالات المالية وخزائن البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية للتسوية	510 007 000	4678600000
حساب جاري مابين خزائن البلديات وخزائن المؤسسات العمومية للصحة .	520 003 000	5222000000
حساب جاري ما بين خزائن البلديات وخزائن المؤسسات العمومية للصحة مع خزينة الولاية	520 005 000	5832000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (المديرية العامة للخزينة والمحاسبة ، 2024).

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم تغيير حسابات مدونة الخزينة نحو المخطط المحاسبي للدولة حيث يعكس هذا التحول إعادة هيكلة شاملة للنظام المحاسبي، بما يضمن مزيداً من الشفافية، والدقة، والقدرة على إنتاج معلومات مالية موثوقة تُسهم في تحسين اتخاذ القرار المالي العمومي ومواكبة المعايير الدولية، كما يهدف هذا الجدول إلى توضيح التغيرات التي طرأت على الحسابات المحاسبية العمومية في الجزائر، في إطار إصلاح النظام المحاسبي للدولة واعتماد معايير حديثة تتماشى مع المعايير الدولية للقطاع العام . (IPSAS) بحيث نلاحظ كيف تم تحويل أو مطابقة الحسابات من (مدونة حسابات الخزينة) (NCT) إلى تصنيفات جديدة في اطار المخطط المحاسبي للدولة (PCE) .

2.7 رصد حسابات خزينة البلديات لشهر أوت من سنة 2025

في إطار التطبيق الفعلي لعملية الانتقال من مدونة الخزينة التقليدية (NCT) إلى المخطط المحاسبي الجديد للدولة (PCE) تم اعتماد نموذج حسابات خزينة البلديات لشهر أوت من

سنة 2025 كدراسة حالة تسمح بتحليل مدى فعالية الجدول الانتقالي (NCT/PCE) في إنتاج قوائم مالية شفافة، ومتوافقة مع معايير (IPSAS) وفق الجدول التالي :

جدول رقم (04):رصيد حسابات خزينة البلديات لشهر أوت من السداسي الاول من سنة 2025. (المبلغ دج)

حساب الخط	رصيد المدخلات	رصيد السابق	الرصيد الشهري	المجموع	الباقى
4422100000	0.00 نم	7 085 986	1 484 228	7 940 215	00
	0.00 د :	16 111 740	5 727 761	21 839501	1392
4422000000	23 532 571 نم	13 440 723	0.00	36 973 294	00
	36 808 819 د:	164 475	0.00	36 973 294	00
4422300000	0.00 نم	833 800	0.00	833 800	00
	1054 479 د:	395 373	0.00	1 449 852	616 052
4422400000	4 557 033	167 176	5 208	427 457	45 697
	0.00 د:	718 45	0.00	718 45	00
4465500000	0.00 نم	17 157 046	2 299 173	19 456 220	00
	79 580 858 د:	10 175 308	2 438 168	92 194 335	00
4663120000	0.00 نم	10 038	0.00	10 038	00
	0.00 د:	10 038	0.00	10 038	00
4675500000	0.00 م :	4130.00	0.00	4 130.00	00
	0.00 د :	4 130.00	0.00	4 130.00	00
0000471200	0.00 نم	82 900 00	6 000 00	88 900 00	00
	00 د:	00 900 82	00 000 6	00 900 88	00
4754510000	0.00 نم	634 477	16 500	650 977	00
	54 429 د:	698 205	41 780	794 414	143 437
5111000000	0.00 نم	1 495 945	493 747	1 989 692	00
	0.00 د:	1 495 945	493 747	1 989 692	00
5222000000	64 037 240 نم	6 889 601	925 504	71852345	70 957 045
	0.00 د:	8 351 550	601458	895300	00
5322000000	1521872 نم	6889601	925504	933697	38 397
	00 د:	550 351 8	458 601	895308	00
5832000000	385 191 297 1	308 432 454	490 648 557	272 309 2 184	1362617 094

	00	089 655 946	717 866 92	371 788 853	00:
مجموع مدین	1 463 426 227	184 247 727	440 801 710	442 092 800 2	958 577 3761
مجموع دائن	1 463 426 227	184 247 727	440 801 710	442 092 800 2	958 577 761 3

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على (خزينة البلديات ، 2025).

يُظهر الجدول المقدم للرصيد الشهري لشهر أوت من خزينة البلديات المكون من أرصدة مدخلة، شهرية، وسابقة، بالإضافة إلى المجموع والباقي، سواء من جهة المدين أو الدائن، انطلاقًا من الرصيد المدين والدائن لشهر أوت من سنة 2025، نلاحظ أن عملية تطبيق المخطط المحاسبي الجديد PCE عبر جدول المطابقة مع NCT، أدت إلى تنظيم محاسبي أكثر دقة، سمح بفصل الحسابات بحسب طبيعتها الوظيفية والزمنية، وهو ما يتماشى مع مبادئ المحاسبة الدولية.

6.7 التوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في النظام المحاسبي الجديد للقطاع العام الجزائري (دراسة تطبيقية على خزينة البلديات)

من خلال هذه الدراسة التطبيقية لأرصدة حسابات خزينة البلديات لشهر أوت من السادس الأول لسنة 2025، يتضح أن هناك درجة معتبرة من التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، كمرحلة أولية للإصلاح المالي والمحاسبي في القطاع العام، ويعكس الجدول المقدم، مدى التزام النظام المحاسبي الجديد (PCE) بمتطلبات هذه المعايير، من خلال فصل الأرصدة وتصنيف الحسابات حسب طبيعتها الزمنية والوظيفية التي تبنّتها الجزائر ضمن إطار الإصلاحات المالية والمحاسبية الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة (الجريد الرسمية الجزائرية، 2018). وقد أظهر النموذج التحليلي مدى تجسيد هذه المعايير من خلال العناصر التالية: يعكس التطبيق الجزائري لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) توجهًا جادًا نحو تعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في إطار الانتقال إلى المخطط المحاسبي الجديد للدولة (PCE). ويظهر هذا الالتزام من خلال الامتثال لمجموعة من المعايير الأساسية:

- **IPSAS1 عرض القوائم المالية :** يحدد هذا المعيار متطلبات واضحة لعرض القوائم المالية، بما يضمن الشفافية وسهولة الفهم، وقد تم رصد ذلك في التنظيم الشهري للقوائم المالية، حيث تم فصل الأرصدة بدقة (مدین/دائن، شهري/تراكمي)، ما يفسر تحليل الأداء المالي للبلديات ويُعزز من قدرة متخذي القرار على التقييم المستند إلى بيانات دقيقة.

- **IPSAS 23 الاعتراف بالإيرادات غير التبادلية :** ينظم هذا المعيار تسجيل الإيرادات وفقاً لمبدأ الاستحقاق، وليس التحصيل النقدي فقط، وقد تجسد ذلك في الحسابات المتعلقة بالإيرادات الضريبية، مثل الحساب (4754510000)، مما يدل على تحول نوعي نحو التزام محاسبي يعكس الإيرادات الفعلية.

- **IPSAS 24 الربط بين القوائم المالية والموازنة:** يُبرز هذا المعيار أهمية مقارنة البيانات المالية مع الموازنة التنفيذية، وهو ما أتاحه النظام الجديد من خلال توثيق دقيق للأرصدة الشهرية، بما يسهل رصد الانحرافات وتحليل الأداء المالي بشكل مستمر، ويعزز من الشفافية والمساءلة.

تُظهر هذه المؤشرات أن تبني IPSAS في الجزائر لا يقتصر على تحديث تقني لأنظمة الحسابات، بل يمثل تحولاً شاملاً نحو تحسين هيكلية التقارير المالية، وزيادة الإفصاح، ورفع مستوى التدقيق والمقارنة عبر الفترات الزمنية، مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومة المحاسبية في القطاع العام.

8. أثر التطبيق المخطط الجديد (PCE) على جودة شفافية القوائم المالية:

من خلال هذا التطبيق الواقعي وما نص عليه القانون رقم 23-07 خاصة في مواد 79،82 عن صدق وشفافية القوائم المالية، يمكن القول إن المخطط الجديد (PCE) عند ربطه بمدونة الخزينة (NCT) وفق جدول المطابقة، قد ساهم :

- تحقيق الشفافية من خلال عرض مفصل لكل حساب مع التمييز بين ما تم صرفه، تحصيله، أو المتبقي منه، يوفر صورة واضحة عن التدفقات المالية؛ (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2023، صفحة 10)

- تحسين قابلية الفحص والمراجعة (Auditability) من خلال تصنيف الحسابات حسب طبيعتها وارتباطها بوحدات مختلفة في الدولة وهو من متطلبات IPSAS الأساسية.

- تحقيق التوافق مع المعايير الدولية حيث الهيكل الجديدة تتقاطع بشكل واضح مع متطلبات IPSAS، خصوصاً في جوانب الاعتراف بالإيرادات، عرض الأصول، والالتزامات، وتوحيد الحسابات وهو ما يُمثل خطوة محورية نحو بناء نظام مالي حكومي حديث وفعال.

يُبرز هذا النموذج العملي المستند إلى بيانات خزينة البلديات خلال لشهر أوت من السادسي الثاني من سنة 2025 أن عملية تطبيق جدول المطابقة بين مدونة الخزينة (NCT) والمخطط المحاسبي للدولة (PCE) لا تقتصر على أنها مجرد تغيير رمزي أو تقني للحسابات، بل تمثل تحولاً منهجياً عميقاً في منظومة إعداد التقارير المالية العمومية، فهذه الأداة تُعد ركيزة استراتيجية لإرساء محاسبة عمومية أكثر احترافية، تسمح بإنتاج معلومات مالية دقيقة، قابلة للتحقق ومنسجمة مع المعايير الدولية للقطاع العام (IPSAS).

9. خاتمة :

يُعدّ تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر خطوة محورية نحو تحسين الشفافية وتعزيز جودة التقارير المالية في القطاع الحكومي، غير أن فعالية هذا التوجه تبقى رهينة بجاهزية الإطار المؤسسي والبشري، ونجاعة الموائمة مع المخطط المحاسبي الجديد للدولة (PCE). ويُجسد إصدار هذا المخطط نقلة نوعية في مسار الإصلاح المحاسبي من خلال القانون العضوي 18-15 و قانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة والتسيير المالي من خلال تجسدهم لمواد تنص على المصادقية والشفافية وما ينتج عنها من جودة التقارير المالية ، ويفضلها يتم الانتقال من مدونة الخزينة القديمة إلى مخطط محاسبي جديد قائم على محاسبة الاستحقاق ومتوافق مع IPSAS. إذ يعتمد على 17 معياراً محاسبياً، منها 12 معياراً مستمداً من IPSAS و 5 مستوحاة من المعايير الفرنسية، تم تكييفها لتتلاءم مع الخصوصيات الاقتصادية

والإدارية وقد شرعت وزارة المالية في تطبيق تدريجي للمخطط عبر خزائن البلديات وخزائن المؤسسات العمومية للصحة، استعدادًا للتطبيق النهائي المحدد في 01 جانفي 2025 على مستوى فرع الصندوق، وفي هذا السياق تم اعتماد جدول NCT/PCE لتيسير التجارب الميدانية وضمان جاهزية الأنظمة في بيئة تشغيل فعلية ومن ثم، فإن الانتقال الفعّال نحو هذا النظام الجديد يتطلب مواصلة جهود التكوين، وتوفير الوسائل التقنية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح المالي والمحاسبي.

1.9 نتائج الدراسة :

- اعتمدت الجزائر في استراتيجيتها لتبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام نهجًا تدريجيًا، يهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التوافق العملي مع متطلبات هذه المعايير؛
- يُعد تطبيق المخطط المحاسبي الجديد للدولة نقلة نوعية نحو تعزيز جودة الإبلاغ المالي الحكومي، من خلال اعتماد أساس الاستحقاق في تسجيل العمليات المالية، ويساهم هذا النظام في إعداد قوائم مالية موحدة تُبرز الأصول والخصوم، إلى جانب بيانات مستقلة للمركز المالي ونتائج تنفيذ الميزانية؛
- عملية تطبيق جدول المطابقة بين مدونة الخزينة (NCT) والمخطط المحاسبي للدولة (PCE) لا تقتصر على أنها مجرد تغيير رمزي أو تقني للحسابات، بل تمثل تحولًا منهجيًا عميقًا في منظومة إعداد التقارير المالية العمومية، فهذه الأداة تُعد ركيزة استراتيجية لإرساء محاسبة عمومية أكثر احترافية، تسمح بإنتاج معلومات مالية دقيقة، قابلة للتحقق ومنسجمة مع المعايير الدولية للقطاع العام (IPSAS)؛
- رغم بدء تطبيق المخطط المحاسبي الجديد للدولة (PCE) منذ نوفمبر 2024 على مستوى خزائن البلديات ومؤسسات الصحة العمومية، إلا أن تفعيله الكامل ما يزال مرتبطًا باستكمال مشروع إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات، كما يُعد توفر نظام

إعلام آلي متكامل و المتمثل في النظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB) شرطاً أساسياً لضمان التنسيق بين النظامين المحاسبي والميزاني.

2.9 التوصيات :

- العمل على وضع برامج تكوين وتأهيل مستدامة لفائدة الموظفين على مختلف المستويات، لاسيما المعنيين بتنفيذ الإصلاحات المحاسبية، مع التركيز على مفاهيم المحاسبة المرتكزة على النتائج ومعايير IPSAS.
- تفعيل مشاركة المواطنين في مختلف مراحل الدورة الميزانية بما يعزز الرقابة الشعبية ويكرس مبدأ الحق الوصول إلى المعلومة، ويزيد من شفافية تسيير الموارد العمومية والبرامج الحكومية الموجهة لهم.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، خاصة تلك التي تتشابه في نظامها المحاسبي مع النظام الجزائري، من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال إصلاح المحاسبة العمومية من أجل تطبيق معايير IPSAS.

10. قائمة المراجع

- Aggestam, C., & Pontoppidan Isabelle Andernack,. (2016). *Interpretation and Application of IPSAS (1 ed.)*. Britain: TJ International Ltd, Padstow, great.
- MINISTER DES FINANCES, D. G. (2019). *PROJET DE RECUEIL DES NORMES COMPTABILITE DE IETAT (éd. 1)*.
- أحمد مصطفى بدران العلي، و يسرى منيف . (2025). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (ipsas) على جودة التقارير المالية بالاردن. مجلة رماح للبحوث والدراسات، 116(02)، صفحة 286.
- الجريدة الرسمية الجزائرية . (2018). 1. القانون العضوي 15-18 المؤرخ في ذي الحجة عام 1439 الموافق ل 02 سبتمبر (2018 العدد . (53). الجزائر.
- الجريدة الرسمية الجزائرية . (2023). قانون رقم 07-23 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق ل 21 جوان 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. (42). الجزائر.

- الحاج خليل مصطفى. (2016). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على تحسين جودة التقارير المالية في الوحدات الحكومية. مجلة الباحث الاقتصادي، 1(13).
- المديرية العامة للخزينة والمحاسبة . (2024). حسابات مدونة الخزينة والمخطط المحاسبي للدولة نوفمبر 2024، جدول ارتباط NCT/PCE.
- حازم محفوظ التويجي. (2018). أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية - دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس، 22(4)، صفحة 8.
- حرية محمد شعبان الشريف. (2022). أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار. مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، 4(2)، صفحة 62.
- خالد جمال الجعارات. (2018). معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS (الإصدار 1). الاردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- خزينة البلديات . (2025). جدول يبين الرصيد لشهر أوت لسنة 2025 من خزينة البلديات - سيدي نعمات - المدينة.
- عبدلي يمينه. (2023). دور جودة التقارير المالية في التخفيف من تأثير سياسة توزيع الارباح على القرارات الاستثمارية -دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق عمان المالي- أطروحة دكتوراه-. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة البليدة 2.
- قانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية. (2024). تعليمية رقم 21 المؤرخة في 24 ديسمبر 2024- وضع المخطط المحاسبي للدولة حيز التنفيذ. الجزائر.
- محمد عبد الرحيم القواسمي. (2014). أثر جودة المعلومات المحاسبية على إتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية -دراسة تطبيقية في المملكة الاردنية الهاشمية -. المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، 10(3)، الصفحات 397-414.